### الحكومة تناقش رجال الأعمال بأسئلة اللحظة.. كيف نحصن الليرة وكيف نؤمن السلع في الأسواق؟

# وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: مخازيننا من القمح والمواد المقننة جيدة وجدول التوريدات مستمر حتى نهاية العام

محمد راكان مصطفى

ثمة تطورات عسكرية وسياسية تهزّ العالمَ بأسره على وقع العملية العسكرية الروسية الجارية في أوكرانيا التي تهدف إلى إعادة التوازن لهذا العالم. وثمة انعكاسات اقتصادية أخذت أشكالاً مختلفة فاهتزت الأسواق والأسعار العالمية في مجالات النفط والنقل والغذاء والصناعة والتجارة. لا بد إذاً من التخطيط للتعامل معها والعمل لتقليل آثارها على سورية والسوريين.

وهذا لا يحصل إلا بجهود الجميع ومشاركتهم، وزارات ونقابات وخبراء وصناعيين وتجاراً ومنتجين، كلهم على الصفحة ذاتها فكراً وعملاً.

لقاءٌ موسّع في مدرج مجلس الوزراء أمس الأول، جمع رئيس المجلس حسين عرنوس، ووزراء الإدارة المحلية والاقتصاد والمالية والصناعة والتجارة الداخلية والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء وحاكم المصرف المركزي ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي مع عشرات المنتجين والصناعيين والتجار، في نقاش قاربت مدته خمس ساعات متواصلة.

الأسئلة الجوهرية خلال هذا الاجتماع: كيف نخطط ونعمل معاً لاحتواء المنعكسات الاقتصادية الطارئة دولياً، ما أفضل الإجراءات لإدارة الموارد المتاحة؟ ماذا عن التصدير والمستورات؟ ما الأولويات والضرورات؟ كيف ننشط أدوات الإنتاج؟ كيف نحصّن الليرة السورية وندعم الصناعة؟ كيف نرشّد الاستهلاك خلال الأشهر القادمة؟ ماذا عن السيولة والتمويل؟ كيف نضمن تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية؟ كلها تحدياتٌ وأسئلة كبرى، وجوابُها ليس فقط لدى أجهزة الدولة ووزاراتها بل الجواب أيضاً بعضُه لدى قطاع الأعمال الوطني الصناعي والتجاري.

خلال النقاش وُضعت الإجراءات الحكومية التي تم إقرارُها مؤخراً كاستجابة طارئة للتطورات الاقتصادية العالمية، على طاولة التقييم والتحليل والنقاش وتقدير مدى كفايتها وجدواها ودرجة حمايتها للسوق السورية ولمعيشة المواطن.

رئيس مجلس الوزراء لفت إلى ضرورة متابعة الإجراءات والسياسات الوقائية بشكل قابل للتطبيق لضمان استمرار دوران العجلة الإنتاجية وقنوات التسويق الداخلي والخارجي وضمان تأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية، مشيراً للجهود التي يقوم بها قطاع الأعمال الوطني في مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري.

توافُق الجميع على أن محدودية الموارد من القطع الأجنبي تتطلب ترتيباً واقعياً للأولويات والاحتياجات الأساسية للسلة الاستهلاكية ومتطلبات العملية الإنتاجية، وأن استقرار سوق الصرف وضمان دوران العملية الإنتاجية مسؤولية مشتركة للحكومة وقطاع الأعمال، فالإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي هدفها الأساسي إدارة سوق النقد من العملة المحلية والقطع الأجنبي على النحو الأفضل.

ممثلو قطاعي الصناعة والتجارة أبدوا جاهزيتَهم للعمل على مواجهة الظروف الاقتصادية المستجدّة، لكنهم أشاروا في المقابل إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مالية ونقدية تسهيلية تسهم في تقليل تكاليف التمويل وتيسير الحصول على مصادر التمويل المختلفة، ومنح مرونة أكبر فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية وإجراءات التجارة الخارجية بما يسمح للتجار والصناعيين بالتعامل مع الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتهم، وكذلك دعم البنية التحتية للمدن الصناعية.

وتوافق الجميع على الموازنة بين احتياجات العمل الصناعي واحتياجات العمل التجاري ضماناً لنتائج اقتصادية أكثر فائدة.

وتقرر خلال اللقاء كما نشرت «الوطن» بدء العملية العسكرية الروسية الجارية في أوكرانيا منذ نحو أسبوعين، قائمة بالمواد الأساسية بالتوازي مع قرب شهر رمضان، الواجب توفرها بشكل جيد في الأسواق، وهي نحو ٣٢ مادة، وبناء على ضوء العملية العسكرية تم إعادة توزيع الأولويات بالنسبة للتمويل من القطع الأجنبي، بحيث تكون الأولوية لهذه المواد أكثر من غيرها من المواد غير الغذائية التي يمكن أن يؤجل استيرادها حالياً، وبما يضمن زيادة مخازين من المواد.

وبين أنه تم إعداد عدة مقترحات لتأمين هذه المواد سواء من الاستيراد أم عبر الإنتاج المحلي، منوها بالعمل على تسهيل إجراءات الاستيراد وتخفيض كلفها لكون جزء كبير من الكلف متعلقاً بالشحن وبالمؤنات التي تدفع من المستوردين سلفاً، موضحاً أنه تم نقاش المقترحات الخاصة بهذا الأمر من أعضاء اللجنة الاقتصادية، وصدرت قرارات بالتسهيل لتخفيف الكلف وبالتالي لتنعكس على تخفيض الأسعار عن المواطن.

وكشف سالم أن مخازيننا جيدة من القمح، وقال: ما زلنا نستقبل سفناً من القمح بأعداد جيدة، وليس هناك أي مشكلة ومخاوف، مطمئناً بأن مخازينا حالياً من الدقيق جيدة، ولدينا جدول من التوريدات مستمر حتى نهاية العام.

وبالنسبة للمواد المقننة التي يتم توزيعها عبر البطاقة الإلكترونية العائلية أكد سالم أن المخازين المتوفرة جيدة وتكفي لكامل الدورة القادمة.

وقال السالم: نحن في سورية اعتدنا العمل في ظل صعوبة الظروف التي فرضتها العقوبات الجائرة على الشعب السوري، والتي انعكست على صعوبة تأمين وشحن المواد التي تحتاجها البلاد، وأضاف: هناك مصادر بديلة وإجراءات قمنا باتخاذها في ظل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

# قرار النقل الجماعي للموظفين ينتظر قرار وزارة المالية

عبير صيموعة

بعد أن تعالت أصوات الموظفين في السويداء بضرورة تأمين نقل جماعي لهم من قراهم إلى أماكن عملهم بعد أن اقتطعت أجور النقل المرتفعة الكتلة الأكبر من الرواتب والأجور بدأت نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء بتوجيهات من المحافظ بالعمل على تحديد محاور نقل على ساحة المحافظة يتم وفقها نقل الموظفين من قراهم وبلداتهم إلى أماكن عملهم في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام.

وبين رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» أنه تم تحديد المحاور الرئيسية على ساحة المحافظة والمتضمنة مناطق (القريا- صلخد- شهبا- المنطقة الغربية- المنطقة الشرقية) بحيث يتم وفق هذه المحاور نقل كل العمال من قراهم إلى أماكن عملهم بالضرورة وليس إلى مركز المدينة فقط لأنه وفي حال تم النقل فقط إلى مركز المدينة سيخلق إشكالية أخرى تتمثل بضرورة تأمين باصات نقل داخلي لتأمين العاملين جميعاً إلى مراكز عملهم، موضحاً أن القرار كان بالإجماع أن يتم النقل على جميع المحاور إلى أمام المؤسسات الحكومية كافة، وأن يتم تحديد وتخصيص كتلة مالية من كل المؤسسات والدوائر لتغطية نفقات الباصات وخاصة أن تزويد تلك الباصات بالمحروقات سيتم وفق السعر النظامي وغير المدعوم والبالغ ١٧٠٠ ليرة للليتر المازوت، علماً أنه وإن لم يتم تحديد الكتلة المالية لعمليات النقل من جميع المؤسسات فسيتعذر معها نقل جميع الموظفين بالنقل الجماعي.

بدوره رئيس نقابة عمال النقل في اتحاد عمال السويداء سليم العربيد أكد لـ«الوطن» أن ٩٠ بالمئة من عمليات النقل قد تم وضع المحاور وفقها كما تم العمل على تحويلها إلى مديري الدوائر لتحديد أعداد العاملين ضمنها، مؤكداً أن المحاور التي تم تحديدها لجميع الباصات ضمنت بالضرورة مرور تلك الباصات بكل القرى في المحافظة من الصورة إلى العانات.

ولفت إلى أنه تم تحديد المحاور والخطوط وعدد الباصات المفترض تأمينها لعملية النقل حيث تم إرسالها بكتاب إلى وزارة المالية لتحديد النفقات والميزانية المالية لرصد الاعتمادات المناسبة لها وبناء على الميزانية المقدرة سيتم تحديد عدد الباصات التي سيتم التعاقد معها.

وبين العربيد أنه وفي حال كانت المبالغ المرصودة أقل من المطلوب ولم تكن كافية لأجور النقل فسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي يمكن أن تتضمن تقليص طول خط النقل بأن يتم تجميع الموظفين بقرية واحدة ضمن خط النقل المحدد على كل محور أو أن تتحمل الدوائر جزءاً من تلك النفقات على أن تتم تغطية الباقي منها عن طريق الموازنة المستقلة.



### يجب أن نتبنى سياسة شد الأحزمة.. وتبني سياسة دعم الإنتاج

# الشهابي لـ«الوطن»: نحن شركاء حقيقيون للفريق الحكومي

## الحلاق: اطمئنوا لا داعي للقلق المواد والسلع متوافرة

هناء غانم- رامز محفوظ

قال رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي لـ«الوطن»: إن ما نمر به هو مرحلة حساسة وهذا يتطلب أن نكون شركاء حقيقيين للفريق الحكومي وأن نردم الفجوة الموجودة بيننا وبين الحكومة.

وأضاف: الأهم يجب أن نتبنى سياسة شد الأحزمة لأن تبعات الأزمة الأوكرانية ستصيبنا ويجب أن نكون جاهزين لها وخاصة أن الوضع الحالي يشبه وضع٢٠١١ أي بداية الحرب الإرهابية على سورية وأكثر خطورة نظراً لمفرزات الحرب بعد ١١ عاماً.

الشهابي قال: إن ما نسعى إليه اليوم بالتعاون مع الحكومة يتعلق بأهمية العمل على تبني سياسة دعم الإنتاج وفق أولويات محددة تضمن الحد الأدنى من مقومات الصمود الاقتصادي بحيث تكون التجارة منحصرة في تأمين مستلزمات الإنتاج وفي تسويق المنتج السوري والأهم أن نؤسس هيئة خاصة لإعادة تأهيل المناطق المتضررة والاستفادة من أموال المرسوم ٣٧ بتأسيس صندوق خاص للتنمية الاجتماعية وللقروض التشغيلية الصغيرة وبحل التناقضات بين قانون الاستثمار الجديد وإجراءات وقوانين تمويل المستوردات ويتوفير دعم أكبر للتصدير لشرائح إنتاجية أوسع.

وأكد الشهابي ضرورة الاهتمام بصناعة الآلات وخطوط الإنتاج لأنها العمود الفقري لأي نهضة صناعية وأن تكون مجمل القوانين المالية والجمركية والنقدية والاقتصادية في مصلحة إنتاج السلع وليس استيرادها وفق أولويات التقشف من جهة وبناء عليه قامت الحكومة بشكل مسبق والحفاظ على القطع من جهة أخرى.

ويرى الشهابي أنه لابد من الإسراع بإصلاح الأعطال الكهربائية في المدن والمناطق الصناعية. وتشميل المناطق والأسواق المتضررة كمناطق تنموية في قانون الاستثمار الجديد للاستفادة من محفزاته حتى تتمكن من تجاوز هذه المرحلة بسلام.

بدوره أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق قال: إن ما يحدث بين الحليف الروسي وأوكرانيا بالتأكيد سيكون له انعكاسات على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد السوري بشكل خاص.

ومن المتوقع أن يكون هناك ارتفاعات بالأسعار سواء بالنقل أم بالمواد الغذائية. لمعالجة الآثار التي قد تظهر. من باب إدارة الموارد المتاحة ومعالجة المشكلات التي تستخدم في الصناعي ولاسيما في منشآت القطاع الكيميائي باعتبار هذه المواد تم تمويلها بالقطع الأجنبي وتم توريدها للقطر بصعوبة بالغة بعد الالتفاف على كل العقوبات الظالمة على سورية والحظر الاقتصادي والحظر على بواخر الشحن والحصار المصرفي.

وأضاف: من باب الضرورة إدارة الموارد المتاحة لمعالجة الأزمة التي قد تسبب آثاراً السلبية قد تظهر لاحقا لذلك نحن ننظر في هذه الظروف لتوفير المنتجات والسلع في الأسواق والحيلولة دون أن يكون لها تأثير سلبي على المواطن.

وقال: نحن كفريق اقتصادي واحد من تجار وصناعيين نؤكد أنه لن تنقطع أي سلعة من الأسواق المحلية ونطالب المواطنين عدم القلق والتوجه إلى شراء أي كمية خارج عن الحاجة الشخصية لأن المواد والمنتجات متوفرة ضمن القدرة الشرائية للمستهلك.

بدوره أكد أمين سر غرفة تجارة حلب سابقاً زاهر مهروسة أن تطورات الأزمة الأوكرانية أثرت في أجور النقل وأدت إلى ارتفاع أجور شحن البضائع، مشيراً إلى المشكلة الأكبر حالياً التي تعتبر أسوأ من أجور النقل هي التأمين على البضائع التي تشحن بالبواخر الذي ارتفع بنسبة ١٠٠ بالمئة، والذي بلغ الضعف تقريباً، معيداً السبب إلى ارتفاع أجور النقل وإلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مهروسة أن أجور شحن الكونتينر من الصين إلى سورية أصبح بحدود ١٨ ألف دولار بينما كان بحدود ألفي دولار.

وأوضح أنه نتيجة الأزمة الأوكرانية ارتفع سعر برميل البترول لنحو ١٠٠ دولار كما ارتفع الغاز عالمياً بنسبة ٣٠٠ بالمئة. ولفت إلى أن تكاليف الشحن إلى سورية أصبحت مرهقة ومكلفة بشكل كبير، مبيناً أنه في النظام العالمي للتجارة لا يجوز أن تكون أجور الشحن أغلى من ثمن البضائع لكن للأسف أصبحت أجور الشحن حالياً قريبة من ثمن البضائع وهذا الأمر أصبح أمراً واقعاً حالياً وهو مخالف للنظام العالمي للتجارة ومنذ خمس سنوات ممنوع أن تكون قيمة الشحن أغلى من ثمن البضائع لكن هذا الأمر حصل اليوم.

### ١٤ ألف حبة كبتاغون ضمن مكنسة كهربائية بنصيب

# ٣ شاحنات (جيمس) تهرِّب يومياً أدوية بيطرية وزراعية مغشوشة من الأردن

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب الحدودي مع الأردن لـ«الوطن»، عن ضبط ١٤ ألف حبة مخدرات (كبتاغون) وتم احتجاز الكمية وإحالتها للجهات المختصة لمتابعة القضية والوصول لكل أطرافها.

وبين أنه تم ضبط هذه الكمية الكبيرة ضمن مكنسة كهربائية عندما كان شخص يحاول أن يركنها في أحد الباصات (بولمان) المغادر الأراضي السورية باتجاه الأراضي السعودية عبر الأردن وأثناء الاشتباه في المكنسة تم التحري والتفتيش وتفكيكها والعثور على هذه الكمية الكبيرة من المخدرات وحالياً يتم التحقيق مع الشخص الناقل (المهرب للمخدرات)، علماً أن عدد حوادث تهريب المخدرات التي تم اكتشافها خلال العامين الماضيين سجل ارتفاعاً ملحوظاً.

وعلى التوازي لذلك كشف مصدر في معبر جديدة يابوس لـ«الوطن»، عن ضبط قضية مخدرات نوعية مؤخراً تشتمل على نحو (٥٠) غراماً مركزاً من المخدرات الأشد خطورة مثل الكوكائين وغيرها من المخدرات التي تؤدي إلى الهلوسة، وتم التعامل مع القضية وفق الإجراءات والقوانين المعمول بها بالتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات المعنية بالموضوع.

وفي الغضون يفيد العديد من المتابعين لحركة العبور في نصيب بوجود حركة تهريب شبه منظمة عبر الشاحنات البيك أب (جيمس) تقوم على نقل المهربات من الأراضي الأردنية للسوق المحلية لدينا وبمتوسط ٣ شاحنات يومياً ومعظم المهربات التي تنقلها هذه الشاحنات هي الأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية وبعض المواد الأولية التي تدخل في بعض صناعات الأدوية الزراعية إضافة لعدد من المواد الغذائية، وكل ذلك يجري على التزام مع حالة واسعة من انتشار الأدوية البيطرية والمبيدات الزراعية المغشوشة وغير الفاعلة وخاصة في مناطق زراعة الخضر في المنطقة الجنوبية وهو ما يتسبب بخسارات مباشرة وكبيرة للمزارعين وبسبب الكثير من الضرر للتربة.

بينما اعتبر مصدر في الجمارك أنه لا يمكن السماح بمرور أي مادة مخالفة وممنوع تصديرها أو استيرادها عبر المنافذ الحدودية حيث يشترط للسماح بمرور أي مادة تزويدها بالبيانات والوثائق المطلوبة وبإجازة خاصة بها من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ويتم مطابقتها مع القرارات النافذة وأن هناك تنسيقاً دائماً مع الإدارة العامة للجمارك لبيان المواد المسموح بتصديرها أو استيرادها، وبناء على ذلك يتم التعامل مع البضاعة والحمولات التي تقلها الشاحنات بدقة، وأنه يتم العمل على تحديث آليات العمل وتوفير مستلزماته على مستوى الكوادر العاملة في المعابر أو على مستوى التجهيزات التي تحتاجها طبيعة العمل الجمركي وخاصة في تنفيذ مهام الكشف عن البضاعة والتأكد من صحة وسلامة البيانات المرافقة للبضائع. وتوقع أن تتحسن حركة الشحن في المعابر خلال المرحلة المقبلة مع تحسن الظروف العامة على التوازي مع التسهيلات التي تقدم في المعابر التي تمثل بوابة عبور تجارية مهمة، وأنه يتم العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية والتقنية للمعبر، وتم تنفيذ الكثير من أعمال التأهيل والصيانة خلال الفترة الماضية بهدف تحسين الخدمات المقدمة ضمن خطة عمل واسعة في الإدارة العامة للجمارك لتحسين واقع عمل المعابر وتطوير كفاءة وتنفيذ المهام الجمركية ورفع جودة الخدمات المقدمة خاصة تسهيل وتبسيط حركة الشحن والتبادل التجاري بما يخدم حركة دعم الصادرات السورية ومنه تقوم إدارة المعابر بالعمل على تقديم كل التسهيلات الممكنة لدعم حركة الصادرات المسموح بها على التوازي مع تأمين كل شروط السلامة العامة.